

وقد اشترنا الخ لئلا نقولنا وقيل بل كونه لطفاً وذكراً هو اختصار الموتى
 بالله والامام المهدي احدى بنى وعيهم فان قيل هو يجب ان لم يندفع الابه
 وهو ممكن من دونه وطلب النفع غير واجب والعفو جائز لا يتم عقلاً واجيب
 بان المقرب مجرى دفع الضرر ولما قيل ان يقول دل على ان المقرب يجب
 عقلاً كذلك وان سلم وجوبه فانما ذلك حيث لا يندفع الابه وهو ممكن بل
 وايضا فان المكلف قد تخلو عن الواجبات العقلية العمليه كما قيل حتى يشكر
 المنعم فلا يجب ذلك اللطف ولا المقرب وايضا قائل اللطف هو يعلم بالاستحقاق
 للثواب والغفاب لانه الذي يثبت به حظ الدنيا لكنه لا يتم الابه ولما قيل
 ان يقول حظ الدنيا يتم بالتعبد ولهذا قالوا ان الاقدام على بلائهم من قبضه
 قبيح فليجهدوا به عند حصول الغاظر والتعبد فما يتم مقام الظن لحظرة
 ويقوى بالظن لذلك فوجه اشتراط العلم ولذا ادعى ما به انه يجوز ان
 يكون التقليد لطفاً دعياً كذلك **قال** بعض المجتهدين منهم قالوا معرفة
 الله جارية تحت اللطف في فعل الواجبات ونزك المقدمات العقلية الجارية
 اصولاً بمعنى انها لا تضح ان تكون الطافا في غيرها لان ذلك يؤدي الى التمثل
 بل قالوا ان اشواير الواجبات الدينية لا تحصل الا بعد المعرفة ومعلوم
 وجوب المعرفة لا حلال ذلك **ولكنهم** وليست انهم جعلوها لطفاً محضاً بل حصل
 التردد عندهم في ذلك ولما قيل ان يقول من الممكن ان يكون المعرفة اسلاً من تلك
 الاصول

الاصول المذكور بل هي أولاً في الاضالة لانه ما من واحد من تلك الاصول
 الا يمكن خلق المكلف عنه الا نترك الفضيحة ولكن انما توضع الزكوة عند
 بالوجوب والحسن ونحو ذلك مجازاً لا غير مع ان حقيقة الواجب تستعمل العرف
 كقضاء الدين والمكلف ساخرها عنها حكماً لا دليل عليه انتهى **قلت** ولعل
 فما يتكلم عليه القسم والحادي وغيرهما من اطلاق وجوب معرفة الله عز وجل
 ما هو مبنى على هدي القول والله اعلم كيف ومعرفة الله راس العباد وهو شكر
 بالقض عندهم وفي هدي الموضع لهم ولهذا المحقق عليهم اجتناب طوبى له
 يخرجنا عن الاختصار ولنا على وجوب النظر عقلاً وهو لا يتوقف على العلم بذلك
 لزوم لغام الرسل لوامجب الاستماع والبه الاشارة بقولنا **وللذم والامحام**
الرشل لوامجب الاستماع وتجوز الدليل لو كان النظر انما يجب بالشرع
 لزوم لغام الرسل فلا تقيد البعثة وطلانه ظاهراً في قوله ان يقول لا انظر حتى يجب
 لمن عاين طوبى النظر في معجزتي كي تعلم متبدي في قوله ان يقول لا انظر حتى يجب
 النظر ولا يجب علي حتى يثبت الشرع ولا يثبت الشرع حتى انظر وانما لا
 انظر ويكون هدي القول حقاً ولا تسبل للرشول الذي نفعه وهذا وجه عليه
 وهو معنى الامحام والمخالفة معارضة وتحقيق وقد كفي في الزكوة عليهم
 علم العدل في ذلك في شروح مختصر المنتهى وجامع الانهزام والعرض
 الا شاره لا النظر بل **وهذا فرع من فروع مسئلة الجنتين العقلية**